MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (5)

فاعلية تقديم الخدمات الأولية
(صحة، تعليم،صرف صحي)
للتجمعات البدوية والمناطق النائية

2025

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

هاتف: 2987053/4 (2) 970+
فاكس: 2987055 (2) 970+
info@mas.ps
www.mas.ps

فاعلية تقديم الخدمات الأولية (صحة، تعليم، صرف صحي) للتجمعات البدوية والمناطق النائية

إعداد: فريق باحثي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية
جلسة طاولة مستديرة (5)
2025

أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم من مؤسسة هينرش بل (Heinrich-Böll-Stiftung). والآراء الواردة فيها تعبر عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينرش بل

المحتويات

1- المقدمة **01**

1-1 المنهجية 01

1-2 بنية الورقة 02

2- المشهد الديموغرافي والجغرافي للتجمعات البدوية والمناطق النائية **02**

3-إطار الخدمات الاولية للتجمعات البدوية والمناطق النائية في الضفة الغربية **07**

1-3 المنظومة الصحية: القيود ومدى التغطية وجودة الخدمات 07

2-3 حالة التعليم: إمكانية الوصول وفرص البقاء 08

3-3 خدمات الصرف الصحي: محدودية الخدمات ومستوى المخاطر الصحية والبيئية 09

4- مؤشرات فاعلية الخدمات الأولية المطلوبة للتجمعات البدوية والمناطق النائية **10**

5- التحديات **12**

1-5 الاستجابة العاجلة والتدخلات المطلوبة 12

2-5 المستوى الصحي 13

3-5 المستوى التعليمي 13

4-5 خدمات الصرف الصحي 13

أسئلة للنقاش **14**

1- مقدمة

تُعدّ التجمعات البدوية في الضفة الغربية من أكثر الفئات السكانية عرضة للتهميش والإقصاء البنيوي، حيث تتمركز غالبًا في المناطق المصنفة (ج) التي تشكل أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية،[1] وتخضع لسيطرة أمنية وإدارية إسرائيلية كاملة.[2] ضمن هذا السياق، تواجه هذه التجمعات تهجيرًا قسريًا متزايدًا، وتتعرض لسياسات ممنهجة تعيق تطورها وتمنعها من الحصول على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية. وقد تصاعدت هذه السياسات بعد السابع من أكتوبر 2023، حيث سُجل تهجير 47 تجمعًا رعويًا خلال أقل من عام، ضمن حملة استيطانية تتسم بالعنف، وتحظى بحماية مباشرة أو تغاضٍ رسمي من قوات الاحتلال.[3]

ولا يقتصر التهديد على فقدان الأرض فحسب، بل يمتد إلى تدمير مقومات الحياة اليومية، إذ تُحرم هذه المجتمعات من الوصول إلى المياه، الكهرباء، التعليم، والصحة. كما تُمنع من بناء المدارس أو العيادات، حتى إن كانت ممولة من منظمات دولية، وتواجه منشآتها تهديدات دائمة بالهدم. بالتوازي، تُضيَّق مساحات الرعي، ويُصادَر أو يُهاجَم مصدر رزقهم الأساسي: المواشي. وهكذا، تتجلى سياسات الاحتلال في مزيج من النفي البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي، لا يهدف فقط إلى الطرد المكاني، بل إلى تفكيك أسس البقاء اليومي.[4]

تهدف هذه الورقة إلى تحليل مدى فاعلية الخدمات الأساسية المقدّمة للتجمعات البدوية والمناطق النائية في الضفة الغربية، وخاصة في مجالات الصحة، التعليم، والصرف الصحي. وتسعى إلى فهم مدى توافر هذه الخدمات، ونوعيتها، واستمراريتها، في ظل القيود التي يفرضها الاحتلال، كما تسلط الضوء على التفاوت الصارخ بين هذه التجمعات والمستوطنات الإسرائيلية المحيطة. لا تدّعي الورقة تقديم حلول شاملة، بل تسعى إلى رسم خريطة دقيقة لحالة الحرمان الممنهج، واقتراح تدخلات عاجلة لتحسين واقع هذه التجمعات على المدى القريب، وتعزيز صمودها على المدى البعيد.

1-1 المنهجية

تعتمد الورقة على منهج وصفي تحليلي، يستند إلى مصادر أولية وثانوية. شملت المصادر الأولية مسحًا ميدانيًا نُفّذ عام 2025 بدعم من منظمة "أوكسفام"، استهدف عينة عشوائية من السكان البدو في مختلف المحافظات. كما أُجريت مقابلات نوعية مع ممثلين عن مؤسسات فلسطينية تعمل في ميدان الدعم المجتمعي والخدمات، لرصد التحديات التي تواجه تقديم الخدمات الأساسية.

---

1 B'Tselem. (2024-2025). Facing Expulsion: The ongoing forced displacement of Bedouin communities. https://www.btselem.org/facing_expulsion_blog?nid=206304

2 تشير هذه البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتجمعات التي تقع تصنيفها كليا في منطقة ج، والتي صنفت تحت اسم (تجمعات) والتي بلغ عددها 96 تجمعا دون حصرها فقط باسم تجمعات بدوية.

3 أوران زيو، "مشروع الترسيم: عشرات العائلات الرعوية تم طردها خلال الحرب"، محادثة محلية، بتاريخ 7 تشرين الثاني 2024. انظر: https://short-link.me/186a1.

4 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (n.d.). The humanitarian impact of Israeli settlement activities. OCHA opt Available at: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/israeli_settlement_activities.pdf

أما المصادر الثانوية، فشملت تقارير رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبيانات من منظمات ك "البيدر"[5] و"كرم نبوت "[6]، إضافة إلى خرائط جغرافية محدثة وبيانات ديموغرافية، تم توظيفها لفهم التوزيع المكاني للتجمعات، وتحليل ارتباط الجغرافيا بالحرمان. واعتمدت الورقة على تحليل المؤشرات ذات الصلة بمستوى التغطية، البنية التحتية، الكوادر، والدعم المؤسسي، في المجالات الثلاثة محل الدراسة.

2-1 بنية الورقة

تنقسم الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسية، يتكامل كل منها مع الآخر لتقديم رؤية تحليلية شاملة. المحور الأول يعالج المشهد الجغرافي والديموغرافي للتجمعات البدوية، ويستعرض توزيعها بين المحافظات، مع التركيز على عدد السكان، أنماط المعيشة، مصادر الدخل، ومستويات النزوح القسري. كما يقدّم تحليلاً لمدى اعتماد السكان على تربية المواشي، والتحديات الناجمة عن التقلص المستمر في المساحات الرعوية. يرصد هذا الجزء أيضًا التباينات الإحصائية في تقدير عدد التجمعات، ويدعو إلى توحيد مرجعية التصنيف والبيانات لضمان تدخلات دقيقة ومنسقة.

المحور الثاني يسلط الضوء على واقع الخدمات الأساسية. وينقسم إلى ثلاثة فصول فرعية: الصحة، التعليم، والصرف الصحي. في مجال الصحة، يناقش غياب العيادات الثابتة، اعتماد التجمعات على عيادات متنقلة مهددة بالهدم، وصعوبة الوصول إلى خدمات الطوارئ. وفي قطاع التعليم، فترصد الورقة ضعف البنية التعليمية، انتشار المدارس المهددة بالهدم، وانقطاع الأطفال عن التعليم بسبب بُعد المدارس أو انعدام وسائل النقل. أما فيما يخص الصرف الصحي، فتوضح الورقة أن غياب شبكات الصرف الصحي المركزية يدفع السكان إلى استخدام أنظمة بدائية، ما يُضاعف من الأخطار الصحية والبيئية، ويكشف التمييز البنيوي المقارنةً بالمستوطنات المجاورة.

المحور الثالث يقدم مؤشرات لقياس فعالية الخدمات، تشمل مدى التغطية الجغرافية، استدامة الدعم، توفر الكوادر، مستوى التنسيق بين القطاعات، وضمان الحقوق الأساسية. وتقدم الورقة في نهايتها مجموعة من التحديات البنيوية والسياسية، إلى جانب اقتراح تدخلات عاجلة في كل قطاع، تشمل إنشاء مراكز طبية تعمل على مدار الساعة، دعم التعليم الإلكتروني في ظل صعوبات التنقل، وتحسين البنية التحتية للصرف الصحي حتى من خلال مشاريع مؤقتة، وتُجسّد هذه المقترحات حدًا أدنى من المطالب الملحة لضمان الكرامة الإنسانية واستمرار الوجود.

2- المشهد الديموغرافي والجغرافي للتجمعات البدوية والمناطق النائية

تتوزع التجمعات البدوية في الضفة الغربية بين المحافظات بشكل غير متكافئ، إذ بلغ عددها الإجمالي ما يقارب 109 تجمعات، اضطر نحو 40% منها إلى النزوح قسرا بسبب الاحتلال وممارساته المختلفة المتمثلة باعتداءات المستوطنين المحصوبة بحماية الاحتلال أو من خلال إصدار أوامر عسكرية تخص المنطقة التي يسكنون بها: من قرارات هدم للمنشآت أو حظر الرعي بها وغيرها، وكان ذلك خلال عام 2024، ومنهم من خرج منها لأسباب أخرى: كارتفاع التكاليف وقلة الإنتاج الزراعي والرعوي، والرغبة في إكمال التعليم. كما بلغت نسبة التجمعات التي تصنف بأنها دائمة[7] للعام نفسه 92%، مقابل 8% بمثابة مساكن موسمية[8].

5 منظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو هي منظمة فلسطينية حديثة النشأة، وتعد أول منظمة سياسية حقوقية متخصصة في الدفاع عن حقوق البدو في فلسطين. تأسست هذه المنظمة في 12 إبريل 2021 بموجب قرار وزير الداخلية الفلسطيني رقم 22 لعام 2021. تم تأسيسها عن طريق مجموعة من الصحفيين والمحاميين والمهنيين الذين يهتمون بشكل خاص بالفئة البدوية المستهدفة والتي تواجه التهجير المستمر من قبل الاحتلال الإسرائيلي. موقع المنظمة في مدينة رام الله - فلسطين لا يوجد موقع اليكتروني يوجد لهم صفحه على الفيسبوك: https://www.facebook.com/profile.

6 كِرِم نابوت" هي منظّمة مدنيّة تأسّست عام 2012، يتركّز عملها على الرّصد والبحث ونشر الحقائق والتقارير حول المشروع الاستيطانيّ الإسرائيلي وسياسة الأراضي في الضفة الغربية. غالبية العمل الذي تقوم به المنظّمة يتم في مناطق ج والتي تُشكّل 61% من مساحة الضفة الغربية. https://www.keremnavot.org/arabi-about

7 التجمعات الدائمة هي التي لا تغير موقعها الجغرافي من فترة الى أخرى مثل التجمعات الموسمية التي تعتمد في موقعها بالاعتماد على تغير المواسم خلال العام.

8 نتائج مسح ميداني نفذته اوكسفام، 2024. التجمعات البدوية في الضفة الغربية (بيانات غير منشورة).

كما يوجد 96 تجمعا فلسطينيا يقع بالكامل ضمن المناطق المصنفة (ج) بحسب بيانات الإحصاء الفلسطيني لعام 2017 وهي تجمعات تتشابه في ظروفها المعيشية والجغرافية مع التجمعات البدوية، كما رصدتها منظمات أخرى مثل منظمة البيدر التي قدرت عددها ب 109 تجمعات بدوية. ويُظهر هذا التفاوت في الإحصائيات اختلافا في تحديد المناطق جغرافيا، إضافة إلى التغيّر المستمر في أعداد السكان. ومن هنا، يجب اعتماد تصنيف موحد من الجهات الرسمية الفاعلة مثل: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتعداد التجمعات وسكانها سنويا في ظل التحديات التي تواجهها؛ الأمر الذي يتطلب دورا تكامليا مع مؤسسات أخرى مثل الهيئات المحلية وسلطة الأراضي[9](انظر الخارطة 1).

الخارطة 1: التوزيع الجغرافي للتجمعات المصنفة كليا
ضمن مناطق (ج) في الضفة الغربية

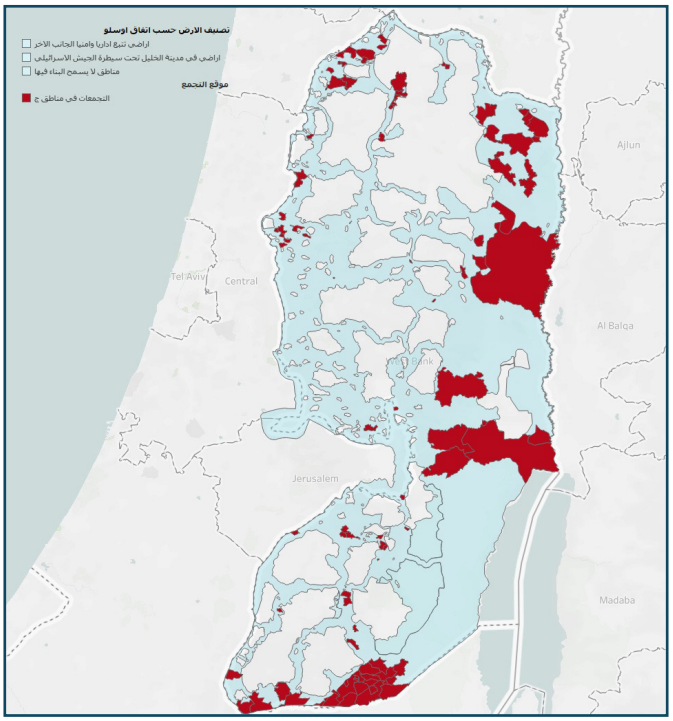

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017.
البيانات الجغرافية محدثة بتاريخ 1-1-2021.

تشير بيانات منظمة البيدر،[10] إلى أن محافظة القدس تضم العدد الأكبر من التجمعات البدوية مقارنة بباقي محافظات الضفة الغربية، والتي بلغت 36 تجمعا، في حين يتقارب عدد التجمعات في كل من محافظتي الخليل ورام الله، تليهما محافظة أريحا التي تضم العدد الأقل من حيث التوزيع. أما باقي المحافظات مثل بيت لحم ونابلس وسلفيت وطوباس وقلقيلية فتضم عددا أقل من التجمعات البدوية، ويعود ذلك إلى الطبيعة الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية لتلك المناطق ومدى ملاءمتها لنمط الحياة الرعوي التقليدي. (انظر إلى الشكل 1).

9 مقابلة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بتاريخ 2025/7/7.
10 منظمة البيدر. بيانات التجمعات البدوية في الضفة الغربية،2025.

الشكل 1: التوزيع الجغرافي لأعداد التجمعات البدوية
في الضفة الغربية وانتشارها حسب المحافظات

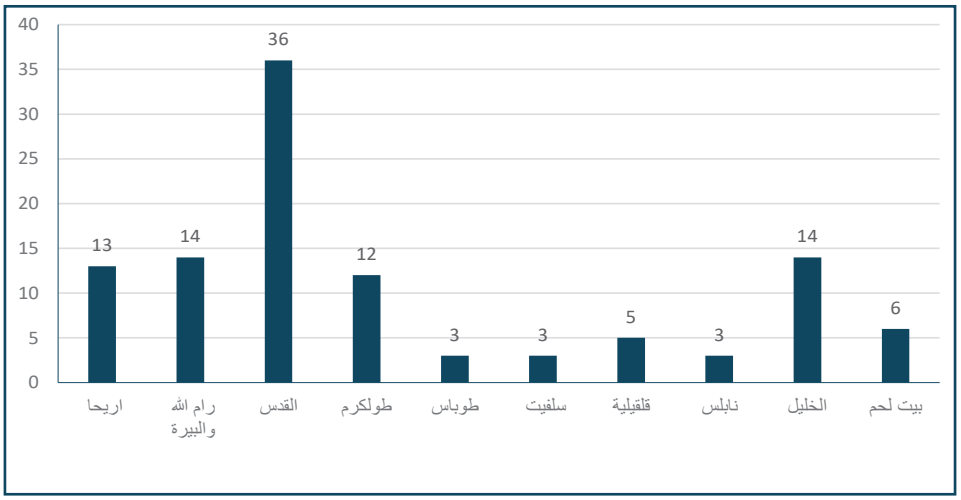

المصدر: إعداد الباحث، منظمة البيدر. بيانات التجمعات البدوية في الضفة الغربية، 2025.

من جهة أخرى، تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي صنفت المناطق الواقعة كليا ضمن مناطق (ج) إلى أن محافظة الخليل تضم العدد الأكبر من هذه التجمعات والتي بلغ عددها 32 تجمعا، تليها مدينة جنين ب 20 تجمعا، أما محافظة القدس فكان عدد التجمعات البدوية فيها 4 تجمعات بالمقارنة مع بيانات منظمة البيدر التي قدرت عدد التجمعات البدوية ب 36 تجمعا (انظر الخارطة 2). يعتبر هذا الاختلاف في أعداد التجمعات أمرا بالغ الأهمية، فكما تمت الإشارة مسبقا إلى ان كل التجمعات تقع في مناطق (ج) وتتقارب من حيث مستوى الخدمات الأولية بها خاصة الصحة والتعليم والصرف الصحي بالإضافة إلى تحديات الصمود أمام الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى التهجير للفلسطينيين بمختلف أشكاله.

وبحسب إحصائية صادرة عام 2025، قُدّر عدد سكان التجمعات البدوية في الضفة الغربية بحوالي 23،133 نسمة.[11] ولكن، هناك تفاوت ملحوظ في التوزيع السكاني لهذه التجمعات داخل الضفة الغربية وهو تفاوت يرجع إلى عوامل بيئية وسياسية واقتصادية متداخلة. التوزيع السكاني للتجمعات البدوية في القدس هو الأعلى كثافة مقارنة بعدد التجمعات الرعوية التي تقع فيها، وهذا يشير إلى تحديات كبيرة أمام نسبة مرتفعة من السكان البدو داخل التجمعات البدوية في مواجهة عمليات التهجير والتغيير الديموغرافي والإجراءات الإسرائيلية. مما يفرض ضغوطات متزايدة على موارد هذه المجتمعات، حيث تناقصت نسبة المساحة التي يقومون بزراعتها إلى ما يقارب 62% والتي تعتبر جزء من الموارد والمصادر تساعدهم على توفير بعض الاحتياجات الغذائية لهم[12]، إضافة إلى محدودية الخدمات والبنية التحتية التي تواجههم بواقع الحال. وينطبق الأمر ذاته على باقي التجمعات البدوية في باقي المحافظات في الضفة الغربية. يظهر عدد السكان البدو بمختلف مستوياته المرتفعة أو المنخفضة إلى مدى هشاشة هذه التجمعات نتيجة نقص الدعم الاقتصادي البنيوي أمام السياسات الإسرائيلية، وذلك يؤدي إلى ضعف فرص تحقيق استقرار مستدام يعزز من بقاء هذه التجمعات البدوية ويجعلها أكثر صمودا (انظر الشكل 2).

11 منظمة البيدر. بيانات التجمعات البدوية في الضفة الغربية، 2025.

12 نتائج مسح ميداني نفذته اوكسفام، 2024. التجمعات البدوية في الضفة الغربية (بيانات غير منشورة).

الخارطة 2: التوزيع الجغرافي لعدد التجمعات المصنفة كليا ضمن مناطق (ج) في الضفة الغربية حسب المحافظة.

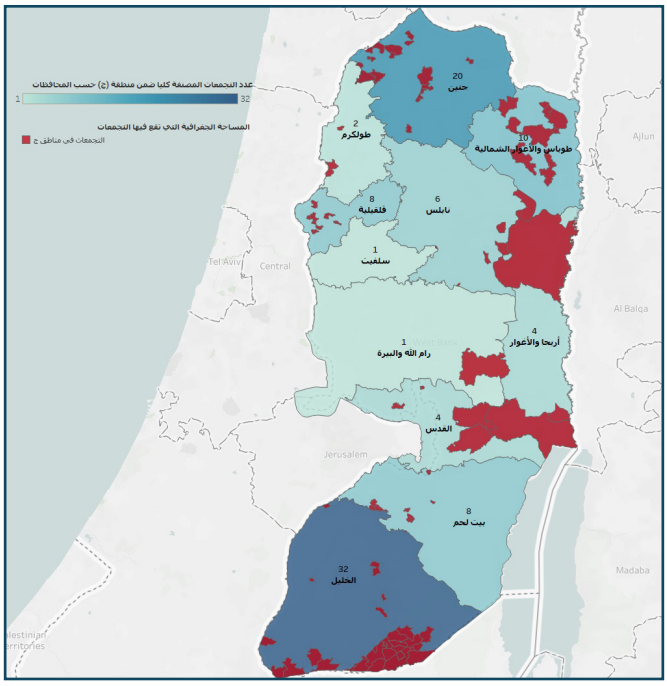

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017.
البيانات الجغرافية محدثة بتاريخ 1-1-2021.

الشكل 2: توزيع عدد المقيمين في التجمعات البدوية في الضفة الغربية حسب المحافظة

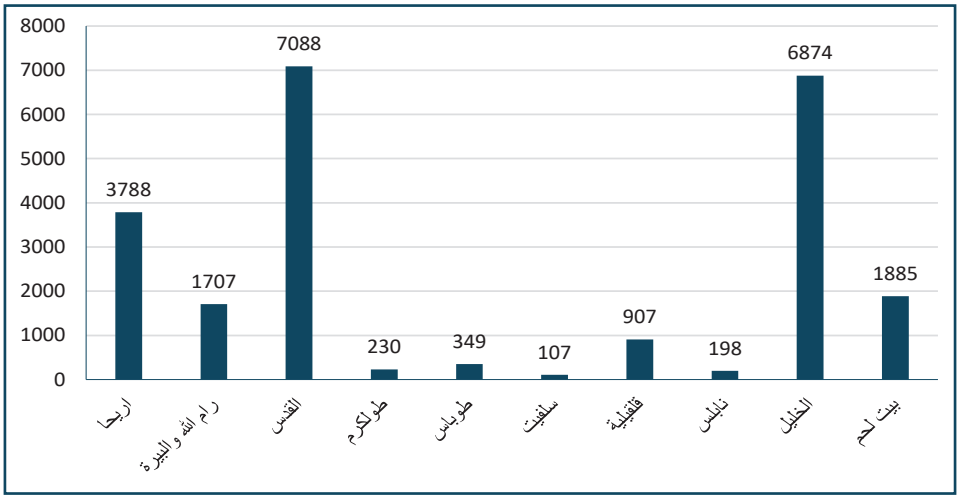

المصدر: إعداد الباحث، بيانات منظمة البيدر، 2025. بيانات التجمعات البدوية في الضفة الغربية.

يتضح مدى اعتماد سكان التجمعات البدوية في الضفة الغربية على رعي الماشية بالدرجة الأولى واعتبارها المصدر الرئيس لرزقها، ما يعكس نمط حياة تقليديا يرتبط ارتباطا وثيقا بالمجال البيئي والجغرافي الذي تحتله هذه التجمعات. وتشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من الأسر البدوية تعتمد على تربية المواشي لتلبية احتياجاتها المعيشية، سواء عبر

إنتاج الحليب ومشتقاته أو اللحوم، الأمر الذي يعزز قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية المتصاعدة[13]. ويرتبط هذا الاعتماد بشكل مباشر بتوفر المساحات الرعوية المفتوحة التي توفر بيئة ملائمة للماشية، في الوقت نفسه، تواجه هذه المساحات تهديدات متزايدة جراء التوسع الاستيطاني وفرض المزيد من القيود على حرية الوصول إلى مساحات الرعي وذلك بسبب القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية عليهم [14]، كما منع 96% من السكان من الرعي بأماكن اعتادوا الرعي فيها قبل السابع من أكتوبر 2023 بالتزامن مع العدوان على قطاع غزة[15].

يزداد ضعف هذه التجمعات البدوية وتراجع استقرارها البنيوي وقدرتها على تطوير البنية التحتية المستدامة ورفع مستوى الاهتمام بتوفير الرعاية الصحية الدائمة وتكوين قطاع تعليمي يتناسب مع احتياجات أفراد الأسر البدوية، وذلك في ظل الصراع المستمر، والانشغال في البحث عن حماية الوجود المهدد بالترحيل والهجمات الاستيطانية مع تزايد التوسع الاستيطاني المحيط بهم.

بحسب ما يظهر في الشكل 3 أناه، الذي يعرض التوزيع النسبي لمصادر الدخل الرئيسية في التجمعات البدوية في الضفة الغربية حسب المحافظة، لا يزال رعي الماشية مصدر الدخل الرئيسي لمعظم هذه التجمعات. إلا أن الصراع المستمر، وتقييد الاحتلال للوصول لمناطق الرعي، وارتفاع تكاليف الأعلاف، وفرض الغرامات ومصادرة الماشية، كلها تُفاقم من الصعوبات التي يواجهها الرعاة. نتيجةً لذلك، وبحسب ما يُظهره مسح أجرته منظمة أوكسفام العام 2024، فإن 37% من السكان البدو قد فُرضت عليهم غرامات لرعيهم في مناطق محظورة، 7% منهم صودرت مواشيهم. (انظر الشكل 3).

الشكل 3: التوزيع النسبي لأنواع مصادر الدخل في التجمعات البدوية في الضفة الغربية حسب المحافظة

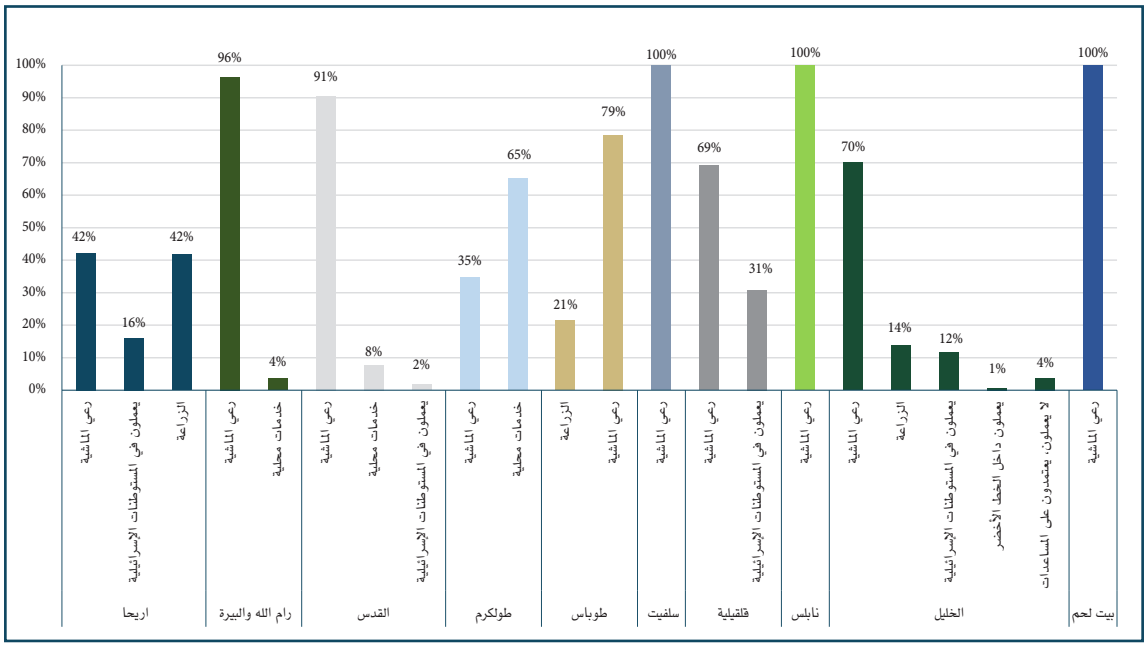

المصدر: إعداد الباحث، بيانات منظمة البيدر، 2025. بيانات التجمعات البدوية في الضفة الغربية.

13 مقابلة مع المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتاريخ: 2025/7/7.
14 مقابلة مع المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. بتاريخ: 2025/7/7.
15 نتائج مسح ميداني نفذته اوكسفام، 2024. التجمعات البدوية في الضفة الغربية (بيانات غير منشورة).

3- إطار الخدمات الاولية للتجمعات البدوية والمناطق النائية في الضفة الغربية

تعاني التجمعات البدوية والمناطق النائية في الضفة الغربية من ضعف حاد في الوصول إلى الخدمات الأولية؛ بفعل القيود المفروضة عليها من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تعيق تأسيس البنية التحتية الأساسية مثل: المياه والتعليم والصرف الصحي والطرق[16]. وغالبا ما يعتمد السكان البدو على مصادر مياه بدائية، تكون مكلفة وغير آمنة صحيا[17]. كما يعتبر غياب المرافق الصحية الثابتة تحديا مستمرا، مما يجبر المنظمات الدولية إلى تشغيل عيادات متنقلة لسد فجوات الرعاية الصحية[18]. ومن ناحية قطاع التعليم، فإن المدارس تتلقى تهديدات مستمرة بالهدم، مما يهدد حق الأطفال في التعليم المستقر[19].

3-1 المنظومة الصحية: القيود ومدى التغطية وجودة الخدمات

تُظهر البيانات وجود أكثر من 100 تجمع بدوي لا تتوفر فيها عيادات صحية ثابتة، وتعتمد هذه التجمعات على وحدات صحية متنقلة، تواجه معيقات أثناء أداء عملها أو تتلقى تهديدات بالهدم والإزالة من الجانب الإسرائيلي، ما يجبر البدو على قطع مسافات قد تتجاوز 20 كيلومترا لتلقي أبسط الخدمات الطبية، نظرا لعدم توفر المرافق الصحية الثابتة، كما يمثل نقص التمويل لهذه العيادات تهديدا مباشرا لاستمرار تقديم الخدمات الصحية، مما يزيد من معاناة السكان البدو الذين يضطرون إلى السفر لمسافات طويلة للحصول على الرعاية الطبية الأساسية. كما يعاني قطاع الصحة من نقص في الأدوية والمعدات الطبية، وهذا يحد من القدرة على تقديم خدمات وقائية وعلاجية فعالة، ويتسبب في انخفاض التغطية الصحية من 85% إلى 60%[20].

وتُعد الخدمات الصحية ذات خصوصية عالية، فهي غير متوفرة باستمرار، سواء أكانت متنقلة أم ثابتة، إذ لا ترتبط بوجود مقرات ومراكز صحية فحسب، بل أيضا بساعات العمل ونطاق تقديم الخدمة على مدار اليوم. معظم الوحدات الصحية تعمل لفترات محدودة خلال اليوم، خاصة التجمعات البدوية في منطقة الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية وانعدام تقديم الخدمات الطبية الطارئة، مما يعرض السكان لمستوى خطورة عال خاصة في خارج أوقات عملها، وهذا يجعل النساء وكبار السن والأطفال أكثر عرضة للخطر؛ لعدم تلقي العلاج اللازم في الوقت المناسب[21]. ومع إنشاء مركز صحي يعمل على مدار 24 ساعة في منطقة الأغوار الشمالية، لكنه غير كافٍ لتغطية الحالات الطارئة، خاصة في مناطق الوسط والجنوب وذلك لبعد المسافة عنه، كما أن مركبات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر تعمل أيضا ضمن وقت محدد ولا تغطي احتياج السكان البدو في أوقات خارج الدوام لتوفير العلاج الأولي قبل الوصول إلى المركز الطبي[22].

16 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2024). Humanitarian Needs Overview: West Bank. Retrieved from: https://www.ochaopt.org/

17 Norwegian Refugee Council. (2023). Nowhere to Call Home: Evictions and Displacement of Bedouin Communities. Retrieved from: https://www.nrc.no/

18 United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2023). Protecting Bedouin Communities. Retrieved from: https://www.unrwa.org/

19 B'Tselem. (2023). Communities Facing Expulsion: The Bedouin in the West Bank. Retrieved from: https://www.btselem.org/

20 Middle East Monitor. (2020, March 4). Healthcare for isolated Palestinian communities in West Bank at risk from funding shortfall. https://www.middleeastmonitor.com/20200304

21 مقابلة مع باحث ميداني، منطقة الاغوار. مؤسسة الحق. بتاريخ: 2025/7/7.

22 مقابلة مع المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتاريخ: 2025/7/7.

إضافة إلى، ارتباط بعض المشاريع المتعلقة بقطاع الصحة بفترة زمنية محدودة وتقديم الخدمة الصحية من خلال جولات طبية لأيام محددة خلال الأسبوع، للمناطق البدوية والنائية، حيث قدمت بعض الخدمات الصحية من قبل مؤسسات الرعاية الطبية مثل: لجان العمل الصحي، (موبايل كلينيك) وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وغيرها، وهذا يعتبر مبادرات فاعلة في تحقيق الرعاية الطبية الأساسية للسكان. إلا أن هذه المبادرات تنتهي مع انتهاء فترة المشروع[23]. إن هذا الواقع الصحي الذي يعيشه السكان البدو يعكس حالة من عدم الاستقرار وضعف في وصول الخدمات الطبية لهذه التجمعات بشكل فعال.

2-3 حالة التعليم: إمكانية الوصول وفرص البقاء

يتكرر مشهد استهداف المدارس البسيطة في التجمعات البدوية بأوامر الهدم، وتقدر نسبة المدارس المهددة بالإزالة بأكثر من 70%، الأمر الذي يهدد حق ما يزيد عن 1,500 طفل في الحصول على التعليم الأساسي، نتيجة غياب المدارس ضمن التجمعات البدوية[24]. وبحسب تقييم أجري عام 2017، فإنه من بين 46 تجمعا بدويا في الضفة الغربية هناك فقط 6 تجمعات تحتوي على مدارس ابتدائية، ويحتاج بقية الطلاب في المستوى الابتدائي من 20 تجمعا بدويا إلى وسائل نقل عامة، بينما يجبر طلاب آخرون من تجمعات أخرى على قطع مسافات تصل حتى 6 كيلومترات للوصول إلى أقرب مدرسة[25].

وفي ظل استمرار إصدار أوامر الهدم للمدارس (رغم قلتها) القائمة في هذه التجمعات، فإن ذلك سيهدد مئات الأطفال في حقهم في التعليم الأساسي ما يجبر السكان البدو لإرسال أطفالهم إلى مدارس بديلة أكثر بعدا لتلقي التعليم[26]. ومن ناحية أخرى، رصدت دلائل إضافية على تعرض مدارس تقدم التعليم الأساسي في التجمعات البدوية للهجوم أو الهدم، والتي وصفت بأنها (مدارس مؤقتة) ومهددة بالإزالة، كما هو الحال في مدرسة) الكونتينر) في إحدى التجمعات البدوية، مما أدى إلى وقف استمرار التعليم وخلق حالة من انعدام الأمان التعليمي بين أهالي الطلبة والمعلمين[27].

ومن ناحية أخرى تساهم المدارس في القرى القريبة من التجمعات البدوية على تقديم الخدمات التعليمية للتجمعات البدوية، فعلى سبيل المثال، في الأغوار الشمالية يوجد ثلاث مدارس في القرى الموجودة هناك وهي تابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، بالإضافة إلى مدرسة تابعة لوكالة الأونروا الموجودة في قرية الجفتلك[28]. وهناك مبادرات إضافية تهدف إلى تعزيز التعليم في المناطق النائية والبدوية حيث تم إنشاء مدارس أطلق عليها اسم (مدرسة تحدي) في عدة مناطق في الأغوار الشمالية والوسطى تشمل المضارب البدوية والمناطق النائية، مثل: تجمع المالح، عرب الكعابنة، تجمع شلالات العوجا، وتجمع بزيك، وغيرها. والتي يمكن وصفها ب (كرفانات) أو خيام تقدم التعليم أساسي بنظام تجميعي ودمج للصفوف المدرسية (دمج الصف الأول مع الصف الثاني مع الصف الثالث) معا بحسب الفئات العمرية للطلاب وهي عادة ما تكون متبعة في مراحل التعليم الابتدائي[29].

23 مقابلة مع باحث ميداني، منطقة الاغوار الشمالية والوسطى والجنوبية. مؤسسة الحق. بتاريخ: 2025/7/7.

24 B'Tselem. (2024-2025). Facing Expulsion: The ongoing forced displacement of Bedouin communities. https://www.btselem.org/facing_expulsion_blog?nid=206304

25 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs – Occupied Palestinian Territory. (2018, March 15). West Bank demolitions and displacement continue at similar pace to 2017. Monthly Humanitarian Bulletin – February 2018. https://www.ochaopt.org/content/west-bank-demolitions-and-displacement

26 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs – oPt. (2024). Humanitarian Situation Update #266 – West Bank. https://www.un.org/unispal

27 New Arab. (2023). The container school: A Bedouin village fights for education. Retrieved from https://www.newarab.com/features/container-school-bedouin

28 مقابلة مع باحث ميداني، منطقة الاغوار. مؤسسة الحق. بتاريخ: 2025/7/7.

29 مقابلة مع باحث ميداني، منطقة الاغوار. مؤسسة الحق. بتاريخ: 2025/7/7.

حيث تقدم معظم هذه المدارس الخدمة التعليمية إلى الصف السادس فقط، ومن ثم الانتقال إلى مدارس أكثر بعدا، تقع في القرى الأكثر قربا على تلك التجمعات. إلا أن هذه المدارس (الكرفانات) تلقت إخطارات بالهدم أو الإزالة وجزء من هذه المدارس يدخل أمام قضايا قانونية في محاكم الاحتلال الإسرائيلي[30]. وقدمت بعض المؤسسات والمنظمات المانحة بعض وسائل نقل للطلاب الذين أكثر بعدا عن تلك المدارس كالمركبات الخاصة المزودة بالدفع الرباعي لنقلهم إلى المدارس؛ وذلك بسبب صعوبة الطرق والمناطق الوعرة[31]. يمكن وصف المستوى التعليمي في التجمعات البدوية والمناطق النائية في منطقة الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية كمثال واقعي على التجارب التي يمر بها السكان البدو للوصول إلى الخدمات التعليمية، والذين تتشابه أوضاعهم مع كل التجمعات الفلسطينية في جميع المحافظات، علاوة على الإغلاقات للطرق وحواجز الاحتلال التي تحول من وصول الطلبة والكوادر التعليمية إلى المدارس، نجد جزءا كبيرا من المعلمين أيضا يسكنون في مناطق الأرياف أو المدن، يتجهون للعمل يوميا إلى تلك التجمعات البدوية، أيضا يؤثر سلبا على فعالية المسيرة التعليمية[32].

3-3 خدمات الصرف الصحي: محدودية الخدمات ومستوى المخاطر الصحية والبيئية

تواجه التجمعات البدوية في الضفة الغربية أزمة خانقة في خدمات الصرف الصحي، تترتب عليها أخطار صحية وبيئية جسيمة، خاصة على النساء والأطفال الذين يُعدّون الأكثر تأثرا بغياب البنى التحتية الآمنة. حيث تعتمد غالبية هذه التجمعات على مراحيض مكشوفة أو أنظمة بدائية لتصريف المياه العادمة، في ظل غياب شبكات الصرف الصحي المركزية؛ بسبب القيود الإسرائيلية الصارمة على التخطيط والبناء داخل المناطق المصنفة (ج)، ما يؤثر سلبا على الوضع الصحي ويحد من فرص تحسين ظروف المعيشة الأساسية[33]. كما يشير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى محدودية البنية التحتية لخدمات الصرف الصحي في التجمعات البدوية، والتي تُسهم في تلوث التربة والمياه الجوفية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات انتشار الأمراض المعدية المرتبطة بسوء الصرف والنظافة[34].

تواجه التجمعات البدوية في الضفة الغربية تحديات كبيرة في تطوير خدمات الصرف الصحي؛ إذ تتعرض مشاريع البنية التحتية لهجمات وهدم متكرر من قبل السلطات الإسرائيلية، مما يعطل أي جهود لتحسين الوضع الصحي ويزيد من معاناة السكان. على الرغم من بعض المساهمات المقدمة من جهات مانحة على سبيل المثال في منطقة مرج نعجة (الأغوار الشمالية) تجربة لإنشاء شبكة صرف صحي لمجموعة من المنازل فقط، لكنها لم تكن بالمستوى المطلوب، بالإضافة إلى أنها تمت في إحدى القرى وليست في التجمعات البدوية والمناطق النائية. هذا الواقع المعقد يبرز الحاجة الملحة إلى حماية حقوق التجمعات البدوية وتأمين بيئة صحية مستدامة عبر وقف ممارسات الهدم وتوفير الدعم اللازم لتطوير بنية تحتية متينة تضمن سلامة وحياة السكان[35].

30 مقابلة مع باحث ميداني، منطقة الاغوار. مؤسسة الحق. بتاريخ: 2025/7/7.

31 مقابلة مع المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتاريخ: 2025/7/7.

32 مقابلة مع باحث ميداني، منطقة الاغوار. مؤسسة الحق. بتاريخ: 2025/7/7.

33 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2024, September 18). Humanitarian Situation Update #219: West Bank. OCHA. Available at: https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-219-west-bank

34 OCHA WASH Cluster and Partners. (2021, June 22). Palestinians strive to access water in the Jordan Valley. Humanitarian Bulletin: January–May 2021. OCHA oPt. Available at: https://www.ochaopt.org/content/palestinians-strive-access-water-jordan-valley?utm

35 https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-225-west-bank?utm ; https://www.ochaopt.org/content/west-bank-demolitions-and-displace

تظهر فجوة الحرمان من توفر البنية التحتية (خدمات الصرف الصحي) عند المقارنة بالمستوطنات غير شرعية المحيطة بالتجمعات البدوية والمناطق النائية، فالمستوطنات تحتوي على بنية تحتية متينة تشمل شبكة صرف صحي تمتد من القدس إلى جميع المستوطنات المقامة في الأغوار الجنوبية وصولا إلى أقصى المناطق شمالا، وعلى الرغم من انتشارها وتباعدها. بالإضافة إلى وجود أماكن تجميع ومحطات معالجة للمياه العادمة وإعادة استغلالها في الري والإنتاج الزراعي على طول شريط الأغوار مثل محطة معالجة المياه في مستوطنة "نعمة" القريبة من تجمع الجفتلك. في المقابل، تعاني التجمعات البدوية والمناطق النائية والقرى الفلسطينية التي تقع بالكامل ضمن مناطق (ج) حيث تفتقر إلى وجود بنية تحتية لشبكة صرف صحي في ظل التطور والتقدم الحضاري لتبقى هذه التجمعات تعاني على مر الزمن دون الوصول إلى الحد الأدنى من هذه الخدمات.

4- مؤشرات فاعلية الخدمات الأولية المطلوبة للتجمعات البدوية والمناطق النائية

يتطلب تقييم مستوى الخدمات الأولية المقدمة للتجمعات البدوية والمناطق المهمشة في مناطق (ج) بالضفة الغربية النظر إلى عدة مؤشرات واعتبارات موضوعية، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي والقيود الإسرائيلية التي تؤثر بشكل مباشر على جودة هذه الخدمات الأولية، كالصحة والتعليم والصرف الصحي. كما أن هناك حاجة ضرورية إلى اعتماد مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تعمل على تحديد مستوى الخدمات الأولية الشاملة وتحديد فعاليتها، والتي تتضمن الخدمات الصحية والتعليم والبنية التحتية للصرف الصحي في التجمعات البدوية والمناطق النائية (انظر الجدول رقم 1).

تمثل مؤشرات فعالية الخدمات الأولية قوام رئيسي يحدد مستوى الخدمات الأولية في حال تحقيقه، حيث تعتبر الخدمات الأولية التي تقدم للتجمعات البدوية ذات خصوصية عالية في ظل وجودها بمناطق تتبع أمنيا وإداريا للجانب الإسرائيلي. وهذا يحتاج إلى علاقة متكاملة بين جميع المؤشرات لتمكين وتعزيز فرص وجود للسكان البدو في التجمعات البدوية والمناطق النائية.

الجدول 1: مؤشرات القياس لمستوى فاعلية الخدمات الأولية (الصحة، التعليم، الصرف الصحي) في التجمعات البدوية والمناطق النائية

المؤشر	الوصف
المدى الجغرافي وتدني مستوى التغطية	تقع نسبة كبيرة من التجمعات البدوية في مناطق نائية وصعبة الوصول إليها، ما يجعل انتشار العيادات والمراكز الصحية والتعليمية وشبكات الصرف الصحي متقطعا وغير شامل[36].
البنية التحتية الأساسية	يُعد غياب شبكات المياه والصرف الصحي الرسمية عائقا رئيسيا أمام تقديم خدمات مستدامة[37]. انعدام البنية التحتية للصرف الصحي وعدم توفرها في جميع التجمعات البدوية والمناطق النائية[38].
الاستدامة والاستقرار في اعتماد الخدمات الأولية على الدعم الخارجي والفرق المتنقلة	تعتمد معظم الخدمات الصحية والتعليمية على فرق متنقلة أو مشاريع مؤقتة، ما يؤثر على الاستمرارية وعدم ضمان حصول السكان البدو على خدمات أولية منتظمة[39].
النظم الإدارية واللوجستية	تفرض سلطات الاحتلال قيودا على الحركة وفرض الحواجز أمام إمكانية وصول المنظمات والسماح لهم في التوسع لتقديم الخدمات الأولية للتجمعات البدوية والمناطق النائية[40].
الجودة والتكامل وتوفر الموارد والكوادر المؤهلة	عدم توفر كادر طبي وتعليمي مؤهل بشكل كاف في المناطق النائية، وتأخر تزويد تلك المناطق بالأدوية والمعدات، مما ينعكس سلبا على جودة الخدمات الأولية (تعليم، صحة)[41].
التكامل بين القطاعات	ضعف التنسيق بين القطاعات الصحية والتعليمية والمائية يؤدي إلى قصور في الاستجابة المتكاملة للاحتياجات الأولية.[42]
ضمان مدى الحقوق الأساسية وانتهاكات متكررة لبنية الخدمات الأولية (تعليم، صحة، بنية تحتية).	تتعرض البنية التحتية مثل المدارس والعيادات الصحية المتنقلة للهدم والهجمات، مما يعيق تحقيق حصول السكان على الخدمات الاولية[43] .
المساواة في الوصول	هناك فجوة واضحة في مستوى الخدمات بين المناطق الحضرية والتجمعات البدوية والمهمشة، والتي تعاني من حرمان مستمر في استقرار ووجود الخدمات الأولية[44].
الأثر المجتمعي والصحي مؤشرات صحية وتعليمية متدنية	زيادة معدلات الأمراض المزمنة، ارتفاع معدلات التسرب المدرسي خاصة بين الفتيات، ومعدلات وفيات الأم والطفل العالية نسبيا، تعكس محدودية فعالية الخدمات الطبية والتعليمية المقدمة[45].

36 OCHA. (2023). Vulnerable Palestinian communities in Area C. https://www.ochaopt.org

37 WSRC. (2022). Water and Sanitation Services Annual Report – Palestine 2022. https://www.wsrc.ps

38 مقابلة مع باحث ميداني، منطقة الاغوار. مؤسسة الحق بتاريخ: 2025/7/7 ; مقابلة مع المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتاريخ: 2025/7/7.

39 UNRWA. (2024). Mobile health clinics in the West Bank: Reaching isolated communities. https://www.unrwa.org

40 مقابلة مع باحث ميداني، منطقة الاغوار. مؤسسة الحق بتاريخ: 2025/7/7.

41 WHO. (2023). Health support in Palestinian territories. https://www.who.int/palestine

42 مقابلة مع المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتاريخ: 2025/7/7.

43 B'Tselem. (2024). Fighting for survival: Bedouin communities under threat in Area C. https://www.btselem.org/publications/fulltext/202402_bedouin_under_threat

44 مقابلة مع باحث ميداني، منطقة الاغوار. مؤسسة الحق بتاريخ: 2025/7/7.

45 UNICEF. (2023). Education under threat: Bedouin schools at risk in the West Bank. https://www.unicef.org/stateofpalestine
UNFPA. (2023). Sexual and reproductive health access in remote Palestinian communities. https://palestine.unfpa.org

5- التحديات

يُعدّ التحدي الأول أمام صمود وبقاء التجمعات البدوية والسكان في المناطق النائية وضمان حصولهم على الخدمات الأولية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية للصرف الصحي، تكمن في إيجاد تدخل دولي وقانوني يلجم ما تقوم به سلطات الاحتلال من مخالفات للقوانين والمعاهدات وانتهاكات القانون الدولي وفقا للاتفاقيات الموقعة بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي. ويتطلب هذا حضورا متكاملا من المنظمات الدولية والجهات الفاعلة في تنفيذ القوانين لتحصيل مستوى من الخدمات الأولية يرتقي ويتناسب مع احتياجات السكان البدو في التجمعات البدوية والمناطق النائية في مناطق (ج) لتعزيز وجودهم على الأرض.

كما يعتبر الانتشار الجغرافي للتجمعات البدوية تحديا أساسيا أمام صانعي القرار عند تنفيذ الخطط التنموية ضمن مراعاة الفروقات الديموغرافية وضمان توزيع الخدمات الأولية، وإنشاء بنية تحتية فعّالة تخدم التجمعات البدوية والمناطق النائية. ويستدعي هذا خططا تنموية شاملة تشمل كافة المتطلبات الرئيسية للتجمعات البدوية وتعزز قدرتها على الصمود في وجه السياسات الإسرائيلية. كما يعكس هذا الانتشار الجغرافي لأماكن التجمعات الرعوية واحدة من الأعباء الإضافية في ظل الظروف السياسية التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

5-1 الاستجابة العاجلة والتدخلات المطلوبة

بشكل عام، يمكن وصف حالة التجمعات البدوية والمناطق النائية بأنها متشابكة ومعقدة بسبب قيود الاحتلال الإسرائيلي عليها. لذلك يعد ضمان الحماية والأمن للسكان البدو من أولى التدخلات العاجلة المطلوبة من المجتمعات المحلية والدولة، وذلك بحكم تصنيف المناطق التي يسكنونها بأنها تقع تحت إدارة الاحتلال الإسرائيلي بحسب اتفاق (أوسلو) كما تصنف ممارسات التهجير القسري كجريمة دولية تستوجب المساءلة القانونية. ومن ناحية أخرى، لابد من تكامل مشترك (عمل جماعي) موحد ومنسق بين الجهات والمنظمات الفاعلة محليا ودوليا، لتقديم المساعدات والخدمات لهذه التجمعات. وتظهر ضرورة التكامل بين المنظمات بهدف تحقيق تغطية أشمل وأوسع لجميع التجمعات البدوية، بالإضافة إلى ضمان استدامة وصول الخدمات على المدى القريب والبعيد.

إضافة إلى ما سبق هناك ضرورة لتوفير قاعدة بيانات موحدة ومعتمدة تخص التجمعات البدوية والمناطق النائية والتي قد تكون سنوية أو كل عشر سنوات بطريقة مشابهة للتعداد السكاني او الزراعي الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مع اعتماد تسمية موحدة لتلك المناطق من قبل هيئات الحكم المحلي وسلطة الأراضي ليتم استخدام هذه البيانات وهذا المسمى في جميع المؤسسات الدولية والمنظمات بمختلف أشكالها، لتتضمن قاعدة البيانات جميع المعلومات الديموغرافية والجغرافية للسكان البدو وأماكن تواجدهم لتشمل قياس لمستوى الخدمات الأولية والأساسية التي تقدم لهم، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والصرف الصحي والطرق ومصادر المياه...إلخ. وهذا يساعد في دراسة التغيرات التي تطرأ عليهم بمختلف أشكالها على مر السنوات، ويساهم في اتخاذ سياسات تنموية تبنى على قاعدة بيانات معززة ومرتبطة بواقع هذه التجمعات، ليس الاكتفاء فقط برصد الانتهاكات والهجمات الاستيطانية عليهم. مما يعزز صمودهم على الأراضي (ج) ويساعد في تحصيل حقوقهم الأساسية والمطالبة بها على المستوى المحلي والعالمي.

وفيما يخص الاحتياجات والتدخلات العاجلة المرتبطة بالخدمات الأولية الثلاث فيمكن الإشارة إليها بصورة أكثر تركيزا، وإبراز كل منها، وقد تم تغطيتها في هذه الورقة بشكل أكثر تفصيلا وهي: الخدمات الصحية والتعليمية والصرف الصحي. وفيما يلي أهم التدخلات المطلوبة لكل من هذه الخدمات الأولية الثلاث:

2-5 المستوى الصحي

1- إنشاء مراكز صحية لتغطية حالات الطوارئ تعمل على مدار اليوم (طيلة 24 ساعة) وتوزيعها جغرافيا بما يتناسب مع توزّع السكان البدو وقدرتهم على الوصول إليها، بالإضافة إلى توفير سيارة إسعاف مجهزة تعمل بالتوازي مع هذه المراكز.
2- تنسيق مشترك بين لجان العمل الصحي بمختلف أشكالها لتقديم الرعاية الصحية بصورة منظمة لتفادي الازدواجية في تقديم الخدمة الصحية، وضمان تقديم الخدمة على المدى الطويل.
3- تزويد السكان بدورات مركزة للإسعافات الأولية، وتزويدهم بالمعدات الطبية الطارئة بالإضافة إلى الأدوية واللوازم الطبية.
4- تعزيز رعاية الصحة النفسية للتجمعات البدوية، خاصة وأنها تتعرض للعنف والاعتداءات والهجمات الاستيطانية.

3-5 المستوى التعليمي

1- تطوير قطاع التعليم إلى مستوى يتناسب مع ظروف الطلبة في التجمعات البعيدة، من خلال دمج تقنيات التعلم الإلكتروني في العملية التعليمية.
2- توجيه الدعم من قبل شركات الاتصالات، مثل إعفاء التكلفة على المستخدمين البدو عند تفعيل خدمات التجوال على شبكات الاتصالات التابعة للاحتلال وتزويدهم بخدمات الانترنت (3G) لتمكينهم من تلقي التعلم الإلكتروني.
3- تقديم دورات تعليمية بالمستوى الأول والثاني تخص تكنلوجيا المعلومات لتطوير فهم الأمور التقنية ومعالجتها دون تسبب في الانقطاع عن الخدمات الإلكترونية.
4- توجيه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة لتقديم دعمها للطاقة البديلة للتجمعات البدوية وتزويدهم بألواح طاقة شمسية.

4-5 خدمات الصرف الصحي

1- تقديم مقترحات لبنية تحتية مؤقتة لبعض التجمعات البدوية للتخفيف من الأضرار البيئية التي تؤثر على الصحة وتحد من انتشار الأمراض والأوبئة.
2- تجميع مياه الصرف الصحي وإنشاء مراز تحلية ولو كانت بدائية لتخفيف الأثر البيئي والتخفيف من انتشار الكوارث الصحية.
3- زيادة تركيز جهود المنظمات الأهلية والدولية؛ لإنشاء أماكن خاصة للصرف الصحي خاصة أنها تتعرض للهدم والإزالة بشكل متكرر، بهدف المحافظة على كرامة وسلامة السكان البدو في تلبية احتياجاتهم الخاصة.

أسئلة للنقاش

1- ما هي السيناريوهات التي من الممكن أن تتبعها الجهات الناظمة (محليا ودوليا) في تحقيق الحماية والأمن للتجمعات البدوية والمناطق النائية والتجمعات التي تقع كليا في مناطق (ج)؟
2- ما هي الوسائل الممكنة لإيجاد جسم موحد يرعى ويدعم التجمعات البدوية والمناطق النائية ومتابعة توفر الخدمات الأولية فيها؟
3- ما هي الإمكانات المتاحة للبدء في العمل على إنشاء قاعدة بيانات موحدة وشاملة لتلك التجمعات بالتعاون مع هيئة الحكم المحلي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والجهات ذات العلاقة؟ وكيف يمكن تصنيف التجمعات البدوية والمناطق النائية والتجمعات الواقعة كليا في مناطق (ج) بأن تحمل اسما واحدا مثل الريف الفلسطيني؟
4- ما إمكانية إنشاء صندوق فلسطيني محلي داعم لصمود السكان البدو ولكسر تحديات الاحتلال لتعزيز بقائهم وتوفير الأمن الصحي والتعليمي لهم؟
5- ما الإجراءات اللازمة لتقديم الإعفاء الضريبي على المشتريات الزراعية والأدوية والخدمات البيطرية التي يحتاجها السكان البدو وفقا لاعتمادهم الرئيسي على تربية المواشي؟ وما هي إمكانية تشكيل خطوط إنتاج في المناطق الرعوية لمنتجات الألبان ومشتقاته وإدخالها للأسواق الفلسطينية؟
6- ما هي الطرق المتاحة لتوجيه المتطوعين والمتدربين في الخدمة الاجتماعية نحو المناطق الرعوية؟
7- ما هي المقترحات والحلول لتوفير شبكات صرف صحي؛ لحماية التجمعات البدوية من الأمراض والأوبئة وللمحافظة على بيئة صحية فيها؟ وهل يمكن إنشاء خطوط صرف صحي وربطها مع البنية التحتية الموجودة في القرى المجاورة أو الأقرب للتجمعات القروية المحيطة؟